Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

استراتيجية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية بين الفكر والواقع - دراسة حالة الاردن

The strategy of democratic transition and building a civil state: between theory and reality - A case study of Jordan

الدكتور هيثم عدوس

Dr. Haytham Adouse

استاذ مساعد في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والادارة

جامعة الملك عبدالعزيز- جدة – المملكة العربية السعودية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss6164

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تحليل عملية التحول الديمقراطي والدولة المدنية، والى اي مرحلة وصلت الاردن في عملية التحول هذه، وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية:
ما هي الاسس الواجب توفرها لترسيخ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية ؟
الى اين وصلت عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية في الاردن؟
وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: حققت الاردن بعض الانجازات والتي تتعلق ببعض التشريعات، وبناء المؤسسات السياسية ، وترسيخ بعض القيم التي تتوافق الى حد ما مع عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية، الا انه يوجد العديد من العقبات امام هذه التحولات تتمثل في:
- ضعف البنية التنظيمية للاحزاب السياسية.
- عدم ثقة المواطنين حول سياسات الحكومة الداخلية والخارجية وخاصة فيما يتعلق بالحريات.
- في ظل الثقافة السياسية السائدة في الاردن، وضعف السمات المدنية فان فرص نجاح بناء الدولة المدنية وترسيخ عملية التحول الديمقراطي ضئيلة جدا.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التحول، الديموقراطية، الدولة المدنية، الاردن.

Abstract:

This study aims to Analysis of the process of democratic transformation and the civil state, and to what stage Jordan reached this transformation process, by answering the following questions:

What are the indicators of consolidating the process of democratic transformation?

What are the foundations for building a civil state?

Where did the process of democratic transformation and building a civil state in Jordan?

The study has reached a number of results, the most important of which are: Jordan has achieved some achievements related to some legislations, building political institutions and consolidating some values that are compatible to some extent with the process of democratic transition. However, there are many obstacles to these transformations:

- weak organizational structure of political parties.
- Count the confidence of citizens on the policies of the government, internal and external, especially with regard to freedoms.
- In light of the prevailing political culture in Jordan, and the weakness of the civilian characteristics, the chances of successful building the civil state and consolidating the process of democratic transformation are very small.

Keywords: Transition strategy, democracy, civil state, Jordan.

المقدمة

تقوم عملية ترسيخ الديمقراطية على تطوير النظام السياسي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر قادرا على الاستمرار والتكيف مع مستجدات البيئة المحيطة به، وذلك من خلال اعتناق الفاعلين السياسيين الرئيسيين بأسس وقواعد الممارسة الديمقراطية بحيث لا يفكرون في الانقلاب عليها أو العمل خارج أطرها وقواعدها، هذا بالاضـافة الى قناعة الغالبية العظمى من المواطنين بأن الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد للتغيير السياسي والوصول إلى السلطة. ويرجع نجاح عملية ترسيخ النظام الديمقراطي الى طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها، وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى القدرة على نشر وإشاعة ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، واستقرار الدولة ورسوخ شرعيتها لدى مختلف الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها.

أكدت خبرات الانتقال الديمقراطي أن طريقة الانتقال لها علاقة وطيدة في ترسيخ ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلمي غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، في حين ان الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وقد شهدت موجات التحول الديمقراطي الثلاث عمليات عكسية من الديمقراطية الى السلطوية، كما شهدت الموجة الثالثة تحولات غير كاملة، حيث انها تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض عناصر الديمقراطية وبعض عناصر النظم غير الديمقراطية بحيث تكون قادرة على الاستمرار.

وقد شهدت دول العالم تناميا في الاهتمام بالتحول الديمقراطي، حيث نجحت الكثير من الدول في الانتقال من النظم الاستبدادية الى النظم الديمقراطية، في حين شهدت بعض الدول تحولات جزئية من خلال اطلاق الحريات والسماح باجراء الانتخابات والابقاء على بعض مظاهر الفساد، حيث قيّم بعض الباحثين التحولات والتغييرات في الوطن العربي بشكل عام على انه لا تعتبر عمليات تحول ديمقراطي، حيث اطلق عليها البعض بالانظمة الهجينة.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على مؤشرات ترسيخ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية في الاردن، بالاضافة الى معرفة اهم المعيقات التي تحول دون وصول الاردن الى ترسيخ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شغل موضوع التحول الديمقراطي بال الكثير من السياسين والباحثين خاصة بعد موجات التحول الثلاث الأولى، حيث تراجعت الكثير من الدول عن الديمقراطية وحدثت موجات عكسية تحولت من خلالها هذه الدول إلى نظم هجينة أو تسلطية، وتعتبر عملية التحول الديمقراطية وترسيخها عملية معقدة، تتأثر في تشكيلها عوامل داخلية وخارجية. وتواجه هذه العملية مجموعة من العقبات والتحديات والتي تتمثل في تحدي إعادة بناء الدولة الوطنية، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع المدنى, ودور كل من المؤسسة العسكرية, والمؤسسة الدينية، والعشائرية، فى عملية التحول الديمقراطى وترسيخها، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للاجابة عن التساؤلات التالية:

ما هي الاسس الواجب توفرها لترسيخ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية ؟

الى اين وصلت عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية في الاردن؟

المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الاستقرائي الذي يتتبع الجزيئات للتوصل منها الى حكم كلي من خلال دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي والدولة المدنية، بحيث سيتم دراسة مؤشرات ترسيخ التحول الديمقراطي للحكم على عملية ترسيخ التحول الديمقراطي في الاردن (الشلبي، 1998، 118-119). وسيتم الاعتماد في ذلك على مدخل الثقافة السياسية من خلال الاستناد على اساس ان القيم الاجتماعية والمعتقدات والانماط السلوكية في تحديد كيفية تصرف الافراد ونوعية توجهاتهم تجاه النظام السياسي، حيث انه يوجد علاقة سببية متبادلة بين الثقافة والبيئة السياسية (الشرعة، 1998، 180-181)

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت عملية التحول الديمقراطي، حيث تناولت بعض الدراسات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام مثل دراسة لينز وستيفن (1996) ودراسة هنتينجتون (1997) ودراسة المسعودي (2014)، ودراسة (حسن، إيمان، 2017) حيث تناولت هذه الدراسات حالة عملية التحول الديمقراطي والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة عليها، حيث ذكرت بعض هذه الدراسات انه لا يوجد تعريف شامل لهذا المفهوم نظراً لإختلاف المدارس الفكرية التي تنظر إلى مفهوم الديمقراطية والمراحل الفكرية التي مرت بها من فكر لآخر ومن عصر لآخر. وقد قدم ياسين (2014) دراسة بعنوان الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجينة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي أظهرت العديد من النظم السياسية الهجينة، بالإضافة إلى أن بعض من عمليات التحول قادتها النخب الحاكمة لمواجهة الضغوط التي تعرضت لها مقابل الحفاظ على بقائها في السلطة. هذا بالاضافة الى بعض الدراسات التي حللت واقع لبعض البلدان مثل دراسة الحمداني(2017) دراسة بعنوان الإنتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشرعية الدستورية التي صيغت كمفتاح الحل في الإنموذج الديمقراطي الفتي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة سياسية متعددة الأبعاد، إستعصى حلها بسبب ضعف الإرداة السياسية والمؤسسية وسيطرة النزعة العصبوية لدى نخب المجتمع السياسي.

المبحث الاول: عملية التحول الديمقراطي

تشير عملية التحول الديمقراطي الى الانتقال من نظام حكم تسلطي الى نظام حكم ديمقراطي، بحيث لا تخضع هذه العملية الى قواعد ثابتة، ولا تسير في اتجاه خطي (من التسلطي الى الديمقراطي) ؛ اذ انها عرضة الى الانتكاسة والارتداد، وهذا ما أكدته الكثير من الحالات على الصعيد العالمي خلال الربع الاخير من القرن العشرين. ((ابراهيم، 2003).

تتم عملية التحول الديمقراطي عبر مجموعة من المراحل ((حسن، 2017، 46-47) ؛ (عبدالله، 2005، 28-30) تبدأ بمواجهة النظام لازمات هيكلية، وظهور العديد من الخلافات ما بين الحاكم والمحكوم، وبروز ما يسمى بعدم الثقة بينهما حتى يشتد الخلاف الامر الذي يؤدي الى إنهيار النظام السلطوي. ثم يأتي قرار التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، بحيث تشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي، الذي يعد مقدمة للتحول الديمقراطي، ثم تأتي مرحلة التماسك وتدعيم النظام الديمقراطي، بحيث يتخلص النظام من جميع المؤسسات القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، وأخيراً عملية النضج وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، بحيث يكون ترابط بين الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الإقتصادية، بحيث يتم من خلالها توفير الحقوق الإقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنين.

وعلى الرغم من العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، الا انهما مرحلتان مختلفتان، فالتحول الليبرالي يسعى لتوسيع نطاق الحريات مثل حماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، بحيث يتم الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح بالتعبير عن الرأي في قضايا الاهتمام العام، وتخفيف حدة الرقابة على الانتخابات، والصحف، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وإجراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرًا أكثر اتساعًا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي. فعلى الرغم من اضفاء قدر من المرونة بزيادة مساحة الحرية في النظم الليبرالية، الا ان النخبة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته، اما في عملية التحول الديمقراطي فان حرية اختيار القيادة السياسية هي جوهر عملية التحول الديمقراطي من خلال انتخابات دورية شفافة تشهد تبديلاً ما بين مواقع الحكومة والمعارضة. ومع كل هذا الاختلاف الا ان الليبرالية تعتبر مرحلة لعملية التحول الديمقراطي (منصور، 2004)

وتتحقق عملية التحول الديمقراطي عبر مجموعة من المجالات تتمثل في التعددية السياسية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، تدعمه ثقافة سياسية ملائمة، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، مما يضفي شرعية على النظام السياسي، ووجود مجتمع مدنى فاعل ومستقل يعمل تحت مظلة القانون ودعم الدولة، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها، هذا بالاضافة الى مجتمع اقتصادي وسوق مؤسسي حر يلعب دور في توفير فائض يسمح للدولة القيام بوظائفها (Juan; Alfred, 1996, p74)

وقد حظي مفهوم دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، المتمثل بالنضج الديمقراطي إهتمام الكثير من الباحثين، على أساس أنها المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، فحاول الكثير من الباحثين وضع مؤشرات لهذه المرحلة مؤكدين أن تعزيز الديمقراطية وترسيخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، بحيث يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية إلى تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي قادر على الإستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية بشكل حقيقي وفعال(مسعودي، يونس، 2014).

وترى حسن (2007، 47) ان في هذه المرحلة يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، بحيث يسود الاعتقاد لدى النخبة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من اجل استمرار النظام وبقاءه، واخيرا تاتي عملية التمكين والترسيخ من خلال عمليتين مترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، اي توفير الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنيين.

وقد بين جون لينز والفريد سيتبان (1996) ثلاث مستويات لتقيم دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، تتمثل في المستوى السلوكي، والمستوى الاتجاهي، والمستوى الدستوري، فاما المستوى السلوكي فيتحقق عندما يمتنع اي فاعل او قوة سياسية عن خلق نظام غير ديمقراطي سواء اكان على المستوى السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي. اما المستوى الاخر الذي يعتبر من مؤشرات دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي فهو المستوى الاتجاهي فيتحقق عندما يعتقد الراي العام ان المؤسسات والاجراءات الديمقراطية القائمة تتناسب مع طريقة الحياة في المجتمع. واما المستوى الاخير فهو المستوى الدستوري والذ يتحقق عندما تقبل القوى الحكومية وغير الحكومية بحل الصراعات والخلافات فيما بينها وفيما بينها وبين الافراد وفقا للقواعد والاجراءات القانونية.

عملية التحول الديمقراطي في فكر الملك عبدالله الثاني

يعتبر صياغة دستور ديمقراطي واقامة مؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني تقوم على المؤسسية بداية طريق لعملية التحول الديمقراطي، ولكنها ليست كافية لعملية تعزيز وترسيخ هذه العملية، اذ لا بد من ايجاد معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي، حيث تهيئ المكونات الاجتماعية الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية، وعن مسيرة الديمقراطية في الاردن راى بعض الباحثين انه لا بد من توافر مسألتين هما: مقومات الديمقراطية، وجدية الارادة السياسية الحقيقية في مسار الاصلاح الديمقراطي. (منتدى الفكر العربي،2015، 18-19).

لقد خط الملك عبدالله الثاني مجموعة من الاوراق كرؤية اصلاحية وصولا لنظام سياسي ديمقراطي، بحيث تشكل هذه الروية كارادة سياسية جادة في عملية التطوير؛ اذ ربط الملك عبدالله عملية التحول الديمقراطي بالحوار بين المواطنين انفسهم وبين المواطنين والحكومات، وذلك من خلال تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجه الاردن، وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي والقضايا الوطنية ذات الأولوية والرؤية المستقبلية للوطن. فالديمقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البنّاءة وقبول التنوّع والاختلاف في الرأي، هذا بالاضافة الى تطوير ممارسات ترتبط بمفهوم المواطنة الصالحة، التي تشكل الأساس لديمقراطية نابضة بالحياة، حيث ان المواطنة الصالحة تاتي من خلال مساءلة المواطنين لمن يتولون أمانة المسؤولية، ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم.

وقد قدم الملك عبدالله مجموعة من التصورات الفكرية التي تؤدي الى تطوير النظام الديمقراطي الاردني من خلال الارتقاء بالمؤسسات السياسية والدستور، حيث تم اجراء مجموعة من التعديلات الدستورية التي تعزز الفصل والتوازن بين السلطات، وترسخ استقلال القضاء، وتصون حقوق المواطن. بالاضافة الى إنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب. وذلك من اجل ايجاد قاعدة صلبة للبناء الديمقراطي. ويرى الملك عبدالله ان التطور الديمقراطي ياتي من خلال تعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين، وتعزيز مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة وتقوية المجتمع المدني . ومن التصورات الفكرية التي وضعها الملك عبدالله لتطوير النظام الديمقراطي الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة من خلال وجود ائتلاف داخل مجلس النواب لتشكيل الحكومة، وإذا لم يبرز ائتلاف أغلبية واضح من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية. وحتى تتم هذه العملية لا بد من بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق، بالاضافة الى تطوير الجهاز الحكومي على أسس من المهنية والحياد، بعيدا عن تسييس العمل، وتغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية.

ويرى الملك عبدالله انه لا بد من توافر مجموعة من القيم لانجاز التحول الديمقراطي مثل: التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وحماية حقوق المواطنين، بحيث تقع هذه العملية على عاتق الاحزاب السياسية والنائب والمواطن ومجلس الوزراء، بالاضافة الى الملكية الهاشمية.

المبحث الثاني: الاردن والدولة المدنية

الحديث عن التحول الديمقراطي في بلدان الوطن العربي يثير قضية الدولة الوطنية والمدنية على اعتبارها الكيان السياسي والقانوني الذي تقوم به العملية السياسية، ومن هنا فلابد لدراسة موضوع نشاة الدولة واسس شرعيتها ونمط علاقتها بالمجتمع ومدى كفاءة اجهزتها ومؤسساتها، اذ اكدت بعض الدراسات ان الدولة العربية تواجة مجموعة من الازمات وبدرجات متفاوتة، حيث تواجه الدولة العربية ازمة في بناء الدولة من ناحية وازمة في بناء الديمقراطية من ناحية اخرى، كما ان عملية بناء الدولة واصلاحها هي قضية اساسية في عملية بناء الديمقراطية من منظور عملية التحول الديمقراطي (ابراهيم، 2003، 26-27).

تعود نشأة الدولة الاردنية الى ما بعد الحرب العالميه الاولى بعد ان كانت الاردن جزأ من الدوله العثمانيه، حيث وصل الامير عبد الله بن الحسين الى شرقي الاردن في 21 تشرين الثاني 1920 على رأس قوة، حيث لم تستطيع الحكومات المحليه فرض سيطرتها على المواطنين حيث احتفظت العشائر البدويه باستقلالها العشائري وسادت الفوضى والانقسامات وعدم الاستقرار السياسي والامن في البلاد فقام المستشارون البريطانيون في المنطقه بعقد مؤتمر لهم في القاهرة ومن ضمن ماتم اقراره ان يبقى الامير عبدالله زعيماً وتم الاعتراف بالانتداب البريطاني شرقي الاردن وتؤسس لذلك حكومة عربيه. وقد استجابت بريطانيا الى دعوة الامير عبدالله الهادفه الى تثبت كيان امارة شرق الاردن، وانشئ اول كيان دستوري لشرق الاردن هو نشر القانون الاساسي عام 1928، وقد جاء القانون الاساسي عن طريق المنحة، لان السلطة كانت مركزة بيد حكومة الانتداب وبيد الامير وقد تنازلت السلطة عن بعض امتيازاتها في القانون الاساسي، ولم يكن للشعب راي في وضعه. ونتيجة للمطالبات الشعبية وللمؤتمرات التي عقدتها القوى السياسية نشأت التنظيمات والأحزاب السياسية مع بداية الدولة، وعلى الرغم من انها لم تتبنى عقائد سياسية، الا انها عكست اهتمامات الشعب الأردني وتناولت قضاياه المختلفة والمطالبة بحياة ديموقراطية. وقد اعترفت الحكومة البريطانية بشرق الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة وبصاحب السمو الأمير عبدالله ملكاً عليها.

وتم تعديل القانون الاساسي الاردني ليحل محله دستور المملكة الاردنية الهاشمية (دستور 1946) وقد انطلق هذا الدستور من مبدا فصل السلطات واشار الى السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء يؤلف من قبل الملك وتناط به مهمة ادارة جميع شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ويؤخذ على هذا الدستور انه استثنى أهم مبدا برلماني في الانظمة الديمقراطية وهو مسؤولية الحكومة امام البرلمان، كما لم يعط مجلس النواب حق اقتراح مشاريع القوانين. وقد صدر الدستور الحالي في عهد الملك طلال بن عبد الله بن الحسين 1952 وقد تضمن الحقوق والحريات العامة مثل: الحريات الشخصية، وحرية الفكر والمعتقد، و حرية تكوين الاحزاب والجمعيات، وحق الملكية، و الحقوق الاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة . وفي عام 1974 اعطا قانون الانتخابات الصادر في هذا العام حق الانتخاب وكذلك حق الترشيح، وفي عام 1978 انشأ المجلس الوطني الاستشاري وقد ضم في عضويته النساء الى جانب الذكور، وصدر قانون البلديات فقد فتح هذا القانون المجال الى المرأة في الانتخاب والترشيح

لمجالس البلدية وقد تقلدت المرأة الاردنيه مناصـــب ومواقع ووظائف عامه بما فيها مناصـــب وزارية وادخلت تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانيه بحيث وضع نظام الكوتا النسائيه، وقد منح هذا النظام للمرأة 6 مقاعد في البرلمان. (الثبيتات، 2018، 127-137)

في عام 1989 بدأت الديمقراطية في الاردن كمرحلة سياسية من خلال بناء اسس الديمقراطية والتعددية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وعودة الحياة البرلمانية، حيث كانت اول انتخابات منذ عام 1967، حيث كان لهذا التوجه دور كبير في تثبيت دعائم العمل الســياســي وتكريســه من خلال تفعيل نصــوص الدســتور واطلاق الحريات العامة. وعلى الرغم من التحولات هذه الا انها ظلت موضــوع خلاف بين السياسيين، حيث يرى جزء منهم انها عملية تحول ديمقراطي لا رجعة عنه، والبعض الاخر يرى انها مرحلية وحالة مؤقته. (الحوراني، 1997)

وتقوم شرعية النظام الملكي في الأردن على الشرعيه التقليدية ، حيث نسب العائلة الهاشمية إلى أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم، بالاضافة الى المبادئ التي قامت عليها الثورة العربية الكبرى والتي قادهـا الـشريف الحسين بن علي، وكرس شرعيته من خلال الكفاءة والفعالية في إدارة الدولة، وقام الشريف حسين في نظام حكمه إلى شرعية أخرى وهي العقلانية القانونية من خلال القانون الأساس فـــي عام ١٩٢٨م بغض النظر عن الظروف التي نشا فيها. ثم استند في شرعيته على ما جاء بعده من دساتير، لبناء الدولة على أسس قانونية، ليحدد طريقة ممارسة السلطة وحقوق وواجبات المواطنين. (الخزاعلة، 2015).

الدولة المدنية

عندما يتكلم الباحثون عن الدولة فيدور الحديث حول أركانها الثلاث: الإقليم والشعب والسيادة (حكومة) واضاف اليها بعض الباحثين الاعتراف الدولي، في حين إن مصطلح الدولة المدنية، يعني فكرة نشأة دولة حديثة تقوم على مبادئ المساواة وحماية الحقوق والحرّيات وعدم إخضاع أي فرد لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر، ومن وظائفها العليا لجوء الأفراد إليها لصـــون حقوقهم. وبهذا المعنى فالدولة المدنية تعني اتحاد أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين، ويرسي مبادئ العدل في إطار عقد اجتماعي تتوافق فيه إرادات المجتمع. (شعبان، 2017).

وتعد الدولة المدنية كأي شكل من أشكال التنظيم المجتمعي الذي يتعلق بالاسس الفلسفية والاجتماعية والسياسية، والتنظيم السياسي الذي يتعلق بالقوانين والمؤسسات التي يجب أن تكون منسجمة مع بعضها بعضا. وبالتالي لا بد من وجود دولة مؤسسية يكون الولاء الاسمى لها نتيجة لتعاقد اجتماعي مسبق، هذا بالاضافة الى الاطار الدستوري والنظام القانوني الذي ينظم سلطات الدولة، وبناء الوطن على مبدأ الكونية، الذي يعتبر الاساس الوضعي للاصول الرئيسية الذي ينظم العلاقات بين مختلف السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. ومع وجود الدولة واطارها القانوني والدستوري فلا بد من النظام التمثيلي الذي يضمن النزاهة والحرية والسرية، في إطار من التعددية والتنافسية، وما تفرزه تلك الانتخابات من مؤسسات تمثيلية، يناط بها تسيير الشأن العام المحلي والوطني. ومن مقومات الدولة المدنية: اولا وجود الديمقراطية من خلال نظام الفصل بين السلطات والمساوة بين الجنسين، ونبذ التمييز وسلمية تداول السلطة عن طريق انتخابات دورية شفافة ونزيهه في اطار احزاب سياسية مع تمكين هيئات المجتمع المدني من مراقبة هذه الانتخابات. ثانيا: سـيادة القانون، بحيث لا يعلو ولا يسـمو عليه اي قوى سـياسـية، وبالتالي يكون حل النزاعات وفقا لقوانين مكتوبة ومعلنة وموافق عليها من الجميع بحيث لا تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان. ثالثا: المواطنة والتي تتمثل في علاقة المواطن مع الدولة من خلال الولاء واداءه لواجباته عبر مشـــاركته في بناء المجتمع مقابل ضـــمان الدولة للفرد الحفاظ على كرامته وصيانة حقوقه المدنية والسياسية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتعد المواطنة علاقة تنظم الفرد مع الدولة بحيث يسمو ولاء الفرد للدولة على اي انتماءات قبلية او عرقية او دينية او لغوية وهنا تكمن اهمية المواطنة كاســاس لبناء الدولة المدنية. رابعا: حقوق الانســان والتي تتمثل بالمعايير التي لا يسـتطيع الانسـان ان يعيش بكرامة كبشـر من دونها، حيث ان حقوق الانسـان متاصـلة في كل فرد بغض النظر عن النوع الاجتماعي، او الجنس، او الدين، او الراي السياسي، وتتمثل هذه الحقوق بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والحقوق الجماعية. خامسا: استقلال القضاء، والذي يعتبر الضامن لممارسة الحقوق والحريات ، بحيث لا يخضع القضاة في ممارستهم لعملهم لسلطان اي جهة وان يكون عملهم خالص لاحقاق الحق والعدل. (اعبوشي، د.ت، 15-33)

وينظر للدولة المدنية على انها نقيض للفوضى والتسلط، فهي الدولة التي تسمو فيها الارداة الشعبية، وهي الدولة التي تنحني لارادة الاغلبية وتنظم التداول السلمي على السلطة وتقر بمبدأ فصل السلطات، وهي الدولة التي تقوم على الشرعية الدستورية والشرعية السياسية من خلال عقد اختياري مبرم بين الحاكم والمحكوم، وتقوم على اساس التفويض الشعبي للسلطات. (الانصاري، 2014، 20-21).

ويرى الملك عبدالله بن الحسين (2016) إن الدولة المدنية تقوم على مجموعة من المبادئ كما يلي:

- الدولة التي تحتكم إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة.
- دولة المؤسسات التي تعتمد نظاما يفصل بين السلطات ولا يسمح لسلطة أن تتغول على الأخرى.

- دولة ترتكز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانها للتعددية واحترام الرأي الآخر.
- دولة تحافظ وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية.
- دولة تحمي الحقوق وتضمن الحريات حيث يتساوى الجميع بالحقوق والواجبات.
- دولة يلجأ لها المواطنون في حال انتهاك حقوقهم.
- دولة تكفل الحرية الدينية لمواطنيها وتكرس التسامح وخطاب المحبة واحترام الآخر وتحفظ حقوق المرأة كما تحفظ حقوق الأقليات.

ويميز الملك عبدالله بين الدولة المدنية والدولة العلمانية، اذ يرى ان الدين في الدولة المدنية عامل أســـاســـي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية، وهو جزء لا يتجزأ من الدســـتور الاردني. فالدولة المدنية هي دولة القانون التي تســـتند إلى حكم الدســـتور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتُحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أوالموقف الفكري.

المبحث الثالث: واقع التحول الديمقراطي والدولة المدنية في الاردن

سيتم عرض واقع التحول الديمقراطي والدولة المدنية في الاردن من خلال المؤشرات التالية:

اولا: التعددية السياسية وانتخابات حرة ونزيهه

تلعب الاحزاب السياسية دورا مهما من خلال الوظائف التي تقوم بها مثل التنشئة السياسية وتجميع المصالح وتنظيم المنافسة الانتخابية والمساهمة في صنع السياسة العامة وتشكيل حكومات فعالة، حيث ان اضفاء الطابع المؤسسي على الاحزاب السياسية يزيد من شرعيتها، كما يساعد على ترسيخ النظم الديمقراطية. على الرغم من ان التعدد الحزبي بحد ذاته لا يعني تحقيق الديمقراطية، وانما يساعد على تعزيزها من خلال نشر ثقافة ديمقراطية، حيث ان بناء احزاب سياسية قوية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية. (عبدالله،2005، 40-41).

وقد ظهرت على الساحة الاردنية منذ تاسيس امارة شرق الاردن العديد من الاحزاب السياسية، وكانت هذه الاحزاب تسعى لتحقيق الاستقلال، وبعد ان نال الاردن استقلاله ظهرت احزاب سياسية اخرى بعد صدور دستور 1952 وكان للاحزاب السياسية حضور الى الحد الذي مكنها من الوصول الى السلطة. وفي الفترة بين 1957 الى 1989 اتسمت الاحزاب السياسية بالعمل السري نتيجة منعها من ممارسة نشاطاتها المختلفة نتيجة الظروف التي مر بها الاردن وظل هذا الامر الى ان عادت الحياة البرلمانية عام 1989، الا انها تاثرت بالموروث القديم مما جعل المواطن يبتعد عنها، الامر الذي ادى الى ضعفها، وقد اتسمت هذه الاحزاب بالسمة العشائرية والطابع الشخصي ، بالاضافة الى تدني درجة المؤسسية وغياب الترابط بين وحدات الحزب الداخلية وسيطرة الشخصانية على القرارات ومسيرة الاحزاب ((الثبيتات، 2018، 142-147)، (الحسامي،2010) ، (العزام، 2003)، (الحديدي، 2000)).

وعلى الرغم من ان الدستور الاردني كفل الحق في تكوين الاحزاب السياسية وقد نظم قانون الاحزاب السياسية هذا الحق واكدت المواثيق الاقليمية والدولية لحقوق الانسان عليه، الا انه لم يشهد عام 2017 اي تطور على صعيد التشريعات الناظمة لهذا الحق، حيث ما زال قانون الاحزاب السياسية يتضمن مجموعة من الثغرات، وقد رصد المركز الوطني لحقوق الانسان (2017، 88-89) في تقاريره مجموعة من الممارسات التي من شانها الحد من تمتع المواطن في ممارسة الحق في تاسيس الاحزاب السياسية والانضمام اليها.

تعتبر الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لاسناد السلطة للحكام، حتى بات بعض الفقهاء يربطون ما بين الديمقراطية والانتخابات، ويرون بانه لا يمكن ان تتحقق الديمقراطية ما لم تكن الانتخابات وسيلة لاختيار الحكام. كما ان الانتخابات تعتبر اسهل طريقة لاختيار ممثلي الشعب واكثرها فعالية (الشرقاوي، 2007، 143-144).

اما بخصوص العملية الانتخابية في الاردن فقد رصد تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان (2016) الخاص بمجريات العلملية الانتخابية بعض الشبهات التي ادت الى عدم وجود ثقة بين المواطنين وبين العملية الانتخابية برمتها، حيث كانت تتعلق بعض الشبهات بتحديد الدوائر الانتخابية، واعداد سجلات الناخبين، واعتماد المراقبين للعملية الانتخابية، والدعاية الانتخابية، واثناء مرحلة الاقتراع والفرز، وخاصة فيما يتعلق بالاخلال والعبث بعدد من صناديق الاقتراع في دائرة بدو الوسط.

ثانيا: بناء مؤسسات وتشريعات ديمقراطية لضمان سيادة القانون

تعني بناء المؤسسات في الغرب تحقيق سيادة القانون على جميع عناصر وفئات المجتمع واسباغ الطابع المدني على السلطة السياسية، وفصل الدولة عن شخصية الحاكم وتحويلها الى مؤسسة، واقامة نظم للتشريع والقضاء. بحيث يقوم الحكم على اساس قواعد عامة لا شخصية تكفل الكفاءة والانجاز، كم انها تعني بناء القدرة السياسية وتجسيدها في شكل واقعي يستقل عن الاشخاص المكونين لها.وتتنوع المؤسسات السياسية لتتكون من المؤسسات الحكومية او الرسمية مثل :السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعة والقضائية، ومؤسسات الافراد مثل: الاحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، هذا بالاضافة الى بعض المؤسسات التي تتم عملية بناءها من خلال اجرءات وقوانين لتكون وليدة حاجة او ارادة جماعية لكنها سرعان ما تسمو على الحدود المرتبطة بالاشخاص او الحاجات المؤقته لتعبر عن الاستمرارية. (القصبي، 2008، 4-5).

وحتى تكتمل عملية بناء المؤسسات السياسية فلا بد من خلالها انجاز مجموعة من التشريعات التي تتفق مع المعايير الاقليمية والدولية لحقوق الانسان، وعلى الرغم من ان الاردن لا زال في بداية الطريق في العمليات الاصلاحية والتحول وترسيخ عملية التحول الديمقراطي، الا انه يوجد بعض الانجازات بهذا الخصوص والتي تمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي، ومن أهم هذه الانجازات: إقرار تعديلات دستورية تضمن مبدا الفصل والتوازن بين السلطات، و تعزّز الحريات، هذا بالاضافة الى استحداث مؤسسات ديموقراطية جديدة. ومن التشريعات التي عمل عليها الاردن لتنظيم الحياة السياسية هي قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات العامة، والتي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسي وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي. ومن التشريعات كذلك قانون معدِّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط. هذا بالاضافة الى تطوير مجلس النواب لنظامه الداخلي ليكون أكثر فاعلية.

اما بخصوص الانجازات التي تتعلق بالمؤسسات الديمقراطية فقد تم استحداث هيئة مستقلة للانتخاب نالت الاحترام والتقدير داخل الأردن وخارجه لدورها الرائد في إدارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من خلال الإشراف عليهما، هذا بالاضافة الى تأسيس مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية داخل مجلس النواب لدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، واستمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ، وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسة، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

ثالثا: المجتمع المدني وحقوق الانسان

حصل مفهوم المجتمع المدني على قبول الثقافات المختلفة حتى اصبح هو الداعم الرئيسي للدولة المدنية وللمواطنة الصالحة ولعملية التحول الديمقراطي، وصار ينظر إلى تطور المجتمعات والدول بمقياس حيوية المجتمع المدني وفعاليته فيها.حتى باتت شعوب ودول العالم الثالث تسعى لإيجاد المجتمع المدني بديلاً عن المجتمع الذي تهيمن فيه الأفكار الإستبدادية والشمولية، وبديلاً عن الأنظمة القبلية والمجتمعات الطائفية التي تكون فيه الكلمة العليا لشيخ القبيلة أو رئيس الطائفة، وبديلا عن دولة الحزب الواحد، ودولة ثورة الجيش ودولة الملكيات والرئاسات القبلية الفردية المطلقة (الجابري، 2006).

ويرى بعض الباحثين أن هناك علاقة قوية ومتينة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فمؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية على الرغم من أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا، إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع إستعدادا للإنخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وتعد مؤسسات المجتمع المدني أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية، والتجنيد السياسي لابراز قيادات جديدة للمساهمة في نشر ثقافة مدنية ديمقراطية مبنية على مبادئ حقوق الإنسان والإلتزام بها (قنديل، 1997).

عانت مؤسسات المجتمع المدني الأردني من مجموعة من العقبات التي أثرت على سير عملها، حيث أورد المركز الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من القيود والعقبات التي تواجه عمل الجمعيات في الأردن كتعدد المرجعيات التنفيذية المعنية بتسجيلها واختلاف انماط الرقابة والاشراف الرسمي عليها، بالاضافة الى قدم التشريعات الناظمة لعمل هذه المؤسسات ومحدودية الامكانات المادية وغياب اشكال الدعم الرسمي الكافي

اما بخصوص حقوق الانسان فقد كانت التسعينيات بداية مرحلة هامة من الإنفتاح السياسي والديمقراطية تمثلت بإنفراج الحريات العامة على المواطنين،وبدأت الحكومات تولي قضايا حقوق الإنسان إهتماما واسعا.

وفي عام 2006 صدر قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان رقم 51 لسنة 2006 بعد أن إستكملت الإجراءات الدستورية على مشروع القانون المؤقت وتم إنتخاب الأردن عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته الأولى ولمدة ثلاث سنوات، كما تم إنتخاب مندوب الأردن مقررا عاما للمجلس. هذا وخلال عام 2006 نشرت الحكومة مجموعة من الإتفاقيات الدولية والتي تتعلق بحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية، وبذلك أصبحت جزء من القوانين الأردنية وهي:

- الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية.
- إتفاقية حقوق الطفل.
- البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل (إشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة)
- البروتوكول الإختياري بالملحق بإتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبقاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال.

رابعا: الثقافة السياسية والمواطنة الصالحة

يرتكز مفهوم المواطنة على مدى تمتع الانسان بحقوقه والتزامه بواجباته عبر عقد اجتماعي يجسد الارادة العامة من خلال الدولة الديمقراطية، لذا فان قيم الاستقلالية والمساواة والمشاركة المدنية والسياسية في شؤون الدولة من ابرز اسس هذه المواطنة، ويعد مفهوم المواطنة الحقة مفهوماً محورياً وشرطاً ضرورياً لازماً لتكريس الديمقراطية ثقافةً وممارسة، حيث ان تحقق شروط المواطنة هو الجانب الواقعي للثقافة الديمقراطية، وذلك لأن العلاقة بين المواطنة وثقافة الديمقراطية علاقة تلازم وارتباط تكاملي.

ويعرف المنوفي (14،1980) الثقافة السياسية على انها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها. ويرى بعض الباحثين ان تفسير عدم نجاح الديمقراطيات في المجتمعات العربية يعود الى الثقافة السياسية ورسوخ السلطوية في هذه المجتمعات. حيث إن للثقافة السياسية تأثيرًا كبيرًا على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام فهي التي تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية.

ويرى الملك عبدالله الثاني أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة، وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية، ومستوى وعيهم، ومشاركتهم، اذ لابد للمواطنين من متابعة القضايا الوطنية والاطلاع على تفاصيلها، بالاضافة الى اقتراح الأفكار والحلول البديلة، من خلال النقاش الوطني العام، و الضغط علي الحكومات ومطالبتها بالعمل الجاد للمصلحة العامة . ويدعو الملك المواطنين الى بناء مجتمع ديمقراطي سليم. من خلال ممارسة واجبهم الانتخابي في المجالس النيابية والبلديات والنقابات والجامعات، وتأسيس التجمعات المحلية والجمعيات، وكتابة الرسائل والاعتراضات، والتدوين، والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي..

ويذكر الكثير من الباحثين (القرعان، 2018؛ الحوراني، 2012، العزام، online) ان الثقافة السياسية التقليدية والدور السياسي للعشيرة من اكثر المعيقات امام بناء الدولة المدنية وعملية التحول الديمقراطي في الدول العربية بشكل عام والاردن بشكل خاص، اذ ان هيمنة الثقافة الشمولية بدءا بالأسرة ومرورا بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وصولا إلى الحكومات المتعاقبة هي التي تؤدي إلى استبداد الحكومات بالسلطة، هذا بالاضافة الى سيادة بعض القيم المتمثلة بالتعصب الأعمى، وشهوة التصارع وحب السيطرة، وهي قيم تتناقض بصورة صارخة مع ما تدعو إليه مبادئ المواطنة من التسامح ونبذ العنف والتعاون والمساواة والقبول بالآخر. ويشكل التعصب القبلي والعشائري مشكلة حقيقية في طريق الوصول إلى بناء الدولة المدنية، اذ لا يمكن بناء دولة مدنية في ظل استمرار الدور السياسي للقبيلة والعشيرة.

الخاتمة

على الرغم من الانجازات التي تم تحقيقها في الاردن والتي تتعلق ببعض التشريعات، بالاضافة الى الانجازات التي تتعلق ببناء مؤسسات سياسية ، وترسيخ بعض القيم التي تتوافق الى حد ما مع عملية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم ان عام 1989 كان نقطة بداية للإنفراج الديمقراطي، وقد تحققت إنجازات ملموسة قياسا بما كان عليه وضع حقوق الإنسان في المراحل السابقة، الا أن هناك بعض العراقيل التي واجهت تاريخ الحياة السياسية في الأردن، والتي زادت من جدلية التقدم والتراجع، النجاح والفشل، التطور والنكوص.

فعلى مستوى التعددية الحزبية في الاردن لا زال ضعف البنية التنظيمية للاحزاب السياسية وعدم ثقة المواطنين بها، بالاضافة الى عدم وجود برامج واضحة لهذه الاحزاب من اهم المعيقات امام عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية.

اما بخصوص حقوق الانسان فقد ازدادت شكوك المواطنين حول سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، وقد رصد المركز الوطني لحقوق الانسان مجموعة من الشكاوى خلال عام 2017 تمثلت بحرية التفكير والضمير والمعتقد، بالاضافة الى حرية التعبير والاحتجاج السلمي، وحرية التنظيم النقابي، كما رصد المركز بعض الشكاوى التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحرية المجتمع المدني في القيام بنشاطات والحصول على التمويل، بالاضافة الى التوقيف الاداري بموجب قانون منع الجرائم رقم (7) لعام 1954.

وفي ظل الثقافة السياسية السائدة في الاردن، وضعف السمات المدنية ، وضعف الإرادة الحقيقية لدى الحكومات المتعاقبة وعجزها عن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، فانه يتضح ً أن فرص نجاح بناء الدولة المدنية وترسيخ عملية التحول الديمقراطي ضئيلة جدا، ولا بد من إعادة بناء ثقافة مجتمعية تدفع بإتجاه اعادة الثقة بين المواطنين وكل من الحكومات المتعاقبة ومؤسسات الدولة الاردنية المتمثلة بالسلطات الثلاث، بالاضافة الى مؤسسات الافراد المتمثلة بالاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

المراجع

الدستور الأردني

قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لسنة 2015، الجريدة الرسمية صص 7835-7849.

المركز الوطني لحقوق الانسان ، تقارير المركز لعام 2005 ، 2006 ، الصفحات من 43 – 44 و 31 – 32 .

ابراهيم، حسنين توفيق، (2003). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الرسالة 197، الحولية 23.

اعبوشي، الحسين (د.ت). دليل الى الدولة المدنية، الحركة الشبابية لمنتدى بدائل المغرب، منشور على الموقع https://www.forumalternatives.org/sites/www.forumalternatives.org/files/GUIDE%20FINAL.pdf

الانصاري، احمد (2014). مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي/ دراسة مقارنة لبعض النصوص التاسيسية، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسة، الدوحة ، قطر.

الثبيتات، قاسم (2018). المحور السياسي، في جامعة البترا، التربية الوطنية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

الجابري ، محمد عابد، المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن ، منشور على موقع http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm بتاريخ 12 - 10 – 2006.

الحديدي، فايز، الحيا، محمد (2000) إتجاهات طلبة الجامعات الاردنية الرسمية نحو الاحزاب السياسية في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 15، ع 7، صص 97- 131.

الحسامي، أحمد (2010). الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 2008/1989، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

حسن، ايمان (2017). المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية، ط2، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين.

حمداني، الوناس، (2017).الإنتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والآليات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 8 ، صص 9-20.

الحوراني، محمد (2012). العشيرة رأس مال إجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، مج 5، ع 2، صص 172-201.

الحوراني، هاني،1997) ، التجربة الديمقراطية في الأردن بين التطلعات والمعوقات: قضايا التحول الديمقراطي في الاردن 1989-1996 ،)في: محمد السيد سعيد(محرر) إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. الطبعة الاولى، (رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن.

الخزاعلة، يوسف، (2015). الاصلاح السياسي وارادة التغيير السياسية، المنارة، مج21، ع 3،.صص 181-220.

السليحات، ملوح (2012). ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، دراسات، العلوم التربوية، مج 39 ، ع 2، صص 229-316.

الشرعة، علي. (1998). دراسات المناطق: رؤية نقدية مع التطبيق على منطقة شرق اسيا، في المنهج في العلوم السياسية / ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الاردنية، تحرير عبدالرحمن، حمدي، جامعة ال البيت/ المفرق، الاردن

الشرقاوي، سعاد، (2007). النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة.

شعبان، عبدالحسين (2017). مفهوم الدولة المدنية وأنواعها، ملتقى عمان الثقافي الخامس عشر، وزارة الثقافة، عمان - 24- 2017/10/26 .

الشلبي، جمال. (1998). الاشكالات المنهجية في دراسة النظرية السياسية، في المنهج في العلوم السياسية / ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الاردنية، تحرير عبدالرحمن، حمدي، جامعة ال البيت/ المفرق، الاردن

عبدالله، شادية فتحي (2005). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.صص 28-33.

العزام، عبدالمجيد، (2003). إتجاهات الأردنيين نحو الاحزاب السياسية، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 30 ، ع 2 ، صص 244-263.

العزام، عبدالمجيد، الدولة المدنية بين النظرية والتطبيق: حالة المملكة الأردنية الهاشمية، منشور على الموقع www.culture.gov.jo/sites/default/files/05.doc بتاريخ 2019/7/1

القصبي، عبدالغفار رشاد، (2008). المؤسسية وبناء المؤسسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين.

قنديل، اماني(1997). الى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر ؟ ورقة مقدمة الى مؤتمر: " مستقبل التطور الديمقراطي في مصر / جماعة تنمية الديمقراطية " ، تشرين ثاني ، 1997 ، القاهره ، ص 3

منتدى الفكر العربي، (2015). اللقاءات الحوارية حول الاوراق النقاشية الملكية، تحرير: سعدالدين، ناديه، عمان.

منصور، بلقيس احمد (2004). الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى، https://books.google.jo/books?id

مسعودي، يونس، (2014). التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة ابوبكر بلقايد – تلمسان، عدد مارس، صص 147-159.

Huntington, Samuel (1997). After twenty years: the future of the third wave, journal of democracy , vol. 8, no.4, p.p.3-12.

Juan J. Linz and Alfred Stephan (1996). Problems of democratic transition and consolidations: southern Europe , south America and post communist Europe , Baltimore : the john hapkins university press , p74.

Samuel P. H. (1997). The third wave: Democratization in the Twentieth Century, Norman: University of Oklahoma press,p.75.